

بالتالي الذي انزل الوصوات على موسى ويستخلف النصارى بالله الذي  
انزلنا نوحا على عيسى والحيوان بالله الذي خلقنا رولا يخلقون  
في بيوت عباده اثمهم ولا يجب تفضيل البيعة على السلم بزمان ولا يمكن  
ومن ادعى التبايع من هذا بعده بالف في كل خلف بالله ما ينكحنا بيبه  
فانهم يقيمونه ويستخلف بالله ما بعث ويستخلف في الغصب بالله ما سخط  
عليك بما ادعاه ولا تخلف بالله ما غصب وفي الكفار بالله ما ينكحنا  
نكاح قائم في الحال وفي الدعوى الطلاق بالله ما من منكر الساعه  
بما ذكرته ولا يستخلف بالله ما طلقها واذا كانت دار في يد رجلا  
عاهها اثنان احدهما جيبا والاخر نصرا واما البيعة فلصاحب  
البيعة ثلثة ارباعها ولصاحب النصف ربعا عند ابن حنيفة رحمه  
وقال ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهما يبيعونها اثنان ولو كانت  
في ايديهم سلم لصاحب البيعة نصفها على وجه القضاء ونصفا  
لا على وجه القضاء واذا تبايعوا في دارهم واما كل واحد منهما  
بيعتهم التبايعت عندهم وذكرنا تبايعهم ومن الدابة يبيعون احد الثا  
لثين فهو ادى وان سئل كان يبيعها واذا تبايعوا اخذها

راكبها ولا يرتبط بغيرها فان ادى وكذا اذا تبايعوا بغير اديهم  
حمل لاحدهما فصاحب الحمل ادى وكذلك اذا تبايعوا قيسا احداهما  
لا يبيع ولا يرتبط بغيره فالابن او ذو واذا اختلف التبايعان  
في البيع فالذي اخذها ثمنه او ادعى البايع اكثر ثمنه او اعترف البايع  
بنفو من البيعة وادعى المشتري اكثر ثمنه واما احدهما البيعة كانت البيعة  
المشتركة ان ياداه او في فان لم يكن لكل واحد منها البيعة قبل المشتري امان  
فرض البيعة التي ادعاه البايع والافسحت البيعة وقيل البايع امان  
تسلم ما ادعاه المشتري من البيعة والافسحت البيعة فان لم ترضيا  
استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر يتدرك بيمين  
المشتركة فاذا اختلفا في البيعة بينهما وان لكل واحد منهما يمين  
لزم دعوى الاخر ان اختلفا في الاجل او في شرط التبايع او في  
استنفا بعض الثمن فلا تجوز البيعة والقول قول من ينكر التبايع  
والاجماع يبيحون ان يهلك البيعة ثم اختلفا في الثمن لم ينجحوا عند  
الحنيفة وادى ابو يوسف رضي الله عنهما وجعل القول قول المشتري  
وقال محمد رحمه الله ان يبيع البيعة على ثمنه الا ان كان له اذ هلك

1957  
Copyright © King Sa...ity